

التاريخ : 8 مارس 2017
الإشارة : CCG/22/2017

السيد: خالد عبدالرزاق الخالد المحترم
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
شركة بورصة الكويت للأوراق المالية

تحية طيبة وبعد،

وفقاً لأحكام الفصل الرابع (الإفصاح عن المعلومات الجوهرية) من الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال، نرفق لكم ملحق رقم (9) نموذج الإفصاح عن التصنيف الإئتماني، بخصوص التقرير المحدث الصادر من قبل وكالة موديز بتاريخ 2017/3/6 عن البنك التجاري الكويتي.

علماً بأنه لا يوجد تغيير عن التصنيف السابق الصادر في شهر سبتمبر 2016. ونود أن ننوه أنه بموجب التقرير المذكور فقد تم تثبيت تصنيف البنك عند A3 مع نظرة مستقبلية مستقرة.

مع أطيب التمنيات،،،

عبدالله
يعقوب حبيب الإبراهيم
الناطق الرسمي باسم البنك
مدير عام الالتزام والحوكمة



نسخة إلى:

السادة: هيئة أسواق المال المحترمين / السيد: مدير إدارة الإفصاح المحترم

البنك التجاري الكويتي
Commercial Bank of Kuwait

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	2017/3/8
إسم الشركة المدرجة	البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع)
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة موديز
فئة التصنيف	<ul style="list-style-type: none"> - ودائع البنك: A3/P-2 - التقييم الائتماني الأساسي: ba1 - التقييم الائتماني الأساسي المعدل: ba1 - تقييم المخاطر المرتبطة بالأطراف المقابلة: A2(cr)/Prime-1(cr)
مدلولات التصنيف	<p>تقوم "موديز" بتطبيق منهجية خاصة عند تقييم البنوك، ويمكن الإطلاع عليها في موقع الوكالة. إن تصنيف الودائع طويلة الأجل على مرتبة A3 والذي حصل عليه البنك التجاري الكويتي يعكس رفع مرتبة تصنيف الدعم للبنك بمعدل أربع درجات من مرتبة ba1 للتقييم الائتماني الأساسي وهو ما يدل على الإحتمالية العالية لحصول البنك - إن استدعت الضرورة - على دعم نظامي (Aa2 negative). كما لفت التقرير إلى تصنيف الودائع قصيرة الأجل عند Prime-2. من جهة أخرى، قامت موديز بتصنيف البنك على مرتبة A2(cr)/Prime-1(cr) فيما يتعلق بتقييم المخاطر المرتبطة بالأطراف المقابلة.</p> <p>وأشارت موديز أن التقييم الائتماني الأساسي ba1 يعكس النواحي التالية: (1) انخفاض مستوى القروض المتعثرة التي تم تكوين مخصصات بشأنها، إلا أن هناك مخاطر عالية للانتمان تعكسها زيادة معدل التركيز الائتماني والمخصصات التي تم تكوينها خلال السنوات الأخيرة، (2) قوة وكفاءة معدلات الربحية الأساسية مع تواضع معدلات الربحية الصافية. كما تشير التصنيفات أيضاً إلى وضع السيولة المريح لدى البنك والذي يدعمه الهيكل التمويلي القائم على الودائع ووجود مصدات وقائية كافية لحماية رأس المال (بلغت نسبة أسهم رأس المال العادية الملموسة إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر 16.7% كما في نهاية 2016). وعلى الرغم من ثبات جودة الأصول في الكويت، تتوقع موديز استمرار ارتفاع معدل القروض المتعثرة ولكن بشكل طفيف، كما أشارت موديز إلى أن الأوضاع السياسية غير المواتية واستمرار انخفاض أسعار النفط سوف يؤثر سلباً على ثقة المتعاملين في نشاطات الأعمال المختلفة وكذلك أسعار الموجودات داخل الكويت ومن ثم قد يؤدي ذلك إلى تراجع جودة الأصول المحلية للبنك بشكل أسرع مما قد تتوقعه موديز بناءً على تقييمها للأوضاع الحالية.</p>
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	يعكس التقرير كما هو موضح أدناه في الترجمة مواطن القوة في البنك والجوانب السلبية في وضعه المالي، كما ينطرق إلى التطورات في أسعار النفط كونه المحرك الرئيسي للاقتصاد المحلي وما سيترتب عليه من ضغط على جودة الأصول المحلية للبنك.
النظرة المستقبلية	جميع التصنيفات المذكورة تحمل نظرة مستقبلية مستقرة.
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	<p>الإعتبارات والدوافع التفصيلية للتصنيف من قبل موديز</p> <p>كفاءة معدلات الربحية الأساسية مع تأثير معدل الربحية الصافية بارتفاع المخصصات</p> <p>يظهر البنك كفاءته التشغيلية المتميزة فيما يتصل بنسبة التكاليف إلى الإيرادات البالغة 28% خلال عام 2016 (27% لعام 2015) والتي تعد الأفضل مقارنة بنظرائه من البنوك المنافسة الأخرى. وتبلغ نسبة الإيرادات قبل المخصصات 2.5% من متوسط إجمالي الموجودات لدى</p>

البنك والتي ترتفع عن متوسط النسبة السائدة في القطاع المصرفي (البالغة حوالي 2%) . وعلى الرغم من ذلك، فإن البنك ما زال يحقق مستويات متواضعة من الأرباح الصافية نظراً لارتفاع المخصصات. وفي ضوء ذلك، فقد بلغت نسبة صافي الإيرادات إلى الموجودات الملموسة 1.2% في عام 2016 بما يتماشى مع معدل النسبة السائدة في القطاع المصرفي الكويتي. وتتوقع موديز وجود تحسن في صافي أرباح البنك خلال عام 2017 مدعوماً بتحسين هوامش الفائدة نظراً لزيادة سعر الفائدة الأساسي على الرغم من المخصصات المرتفعة التي تشكل ضغطاً على ربحية البنك.

استمرار انخفاض مستوى القروض المتعثرة، إلا أن هناك مخاطر عالية للائتمان تعكسها نسب التركزات العالية وكذلك متطلبات تكوين المخصصات

حقق البنك تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بالإنخفاض الكبير الحاصل في نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض لتصل نسبة القروض غير المنتظمة 0.5% فقط كما بنهاية 2016 مقارنة بنسبة مرتفعة قدرها 15.3% في نهاية عام 2010. كما قام البنك ببناء قاعدة كبيرة من المخصصات مقابل خسائر القروض المحتملة بما يعادل 5.9% من إجمالي القروض. على الرغم من ذلك، فإن المخصصات الكبيرة التي تم تكوينها مقابل خسائر القروض قد التهمت حوالي ثلثي الإيرادات التي حققها البنك في عام 2016 قبل احتساب المخصصات (نتيجة لعمليات الشطب الكبيرة وتكوين مخصصات محددة وحجز وتسجيل المزيد من المخصصات العامة في دفاتر البنك) وهو ما يشير إلى وجود بعض المخاطر الكامنة في محفظة البنك الائتمانية. وتتوقع موديز استمرار ارتفاع نسبة المخصصات خلال العام القادم والذي يرجع بشكل أساسي إلى الحاجة لتكوين مزيد من المخصصات في ضوء التقلبات التي تشهدها الأسواق وتراجع أسعار النفط.

متانة المصداق الوقائية لقاعدة رأس المال والقدرة على استيعاب الخسائر الائتمانية غير المتوقعة

بلغ معدل كفاية رأس المال لدى البنك - الشريحة الأولى / بازل 3 (التي تتضمن على وجه الحصر أسهم رأس المال العادية - الشريحة الأولى) في ديسمبر 2016 نسبة مقدارها 16.7% بما يزيد عن متوسط النسبة المسجلة بين نظرائه من البنوك الأخرى الحائزة على تصنيفات مماثلة على المستوى العالمي وأيضاً تتجاوز الحدود الحالية المقررة من قبل الجهات الرقابية. قام بنك الكويت المركزي بتطبيق متطلبات رأس المال على نحو كامل وفقاً لتعليمات بازل 3، ومن ثم يتعين على البنك التجاري الكويتي الحفاظ على نسبة أسهم رأس المال العادية - الشريحة الأولى common equity tier1 بنحو 10% ونسبة الشريحة الأولى Tier1 بنحو 11.5% وكذلك نسبة مجموع رأس المال بنحو 13.5%. وتتضمن تعليمات بازل 3 بشأن متطلبات رأس المال ضرورة توافر مصداق وقائية لحماية رأس المال وذلك بنسبة 2.5%، ويعتبر البنك التجاري بنك ذو تأثير نظامي حيث يتعين عليه تكوين مخصص محدد نسبته 0.5%. وأشارت موديز أنه ومع صدور مقررات بازل 3، قام بنك الكويت المركزي بإصدار تعليمات في ديسمبر 2014 بأن المعالجة السابقة للضمانات العقارية كأحد مخفضات المخاطر عند احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر يجب أن تتم على مراحل، حيث كانت البنوك سابقاً تستطيع استخدام 50% من قيمة الضمانات العقارية كخصم مقابل الأصول ذات الصلة المرجحة بأوزان المخاطر. إن استبعاد هذه النسبة وتطبيق نسبة 10% سنوياً بشكل تدريجي لمدة خمس سنوات سوف يؤدي إلى الزيادة التدريجية في الأصول المرجحة بأوزان المخاطر. كما بلغت نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات 14.6% كما في ديسمبر 2016 وهي تعد نسبة جيدة.

وتتوقع موديز بقاء النسب الرأسمالية للبنك التجاري الكويتي في حدود المستويات الحالية وهو ما يعكس توقعاتها بشأن الزيادة المحدودة في الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وعودة البنك لتحقيق أرباح بصورة تدريجية. وفي ضوء تحليل تلك التصورات، سوف تظل نسبة الشريحة الأولى أعلى من نسبة 14% بموجب الافتراضات المتعلقة بالسيناريو الصعب.